



حركة النهضة في تونس

ساسكيا بريشناماخر و كارولين هوبارد

دراسة الحالة هذه مقتطف من «كسر حلقة الاستبعاد بين الجنسين في تطوير الأحزاب السياسية» بقلم ساسكيا بريشناماخر وكارولين هوبارد.

حركة النهضة في تونس

انبثقت حركة النهضة للمرة الأولى في تونس في الستينيات كحركة دينية اجتماعية سعت إلى إحياء مبادئ الإسلام في المجتمع التونسي.¹ ومع انتشار التيارات الاجتماعية السياسية الأخرى التي سادت في السبعينيات، بدأت الحركة تعتنق، شيئاً فشيئاً، برنامجاً سياسياً أكثر، مما عرضها لتدابير قمعية شديدة من قبل النظام التونسي العلماني والاستبدادي.² خلال التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة، اضطرت النهضة إلى العمل في السر، خاصةً وأنَّ معظم قادتها كانوا إما في السجن وإما في المنفى.

بعد ثورة تونس عام 2011، عاد قادة النهضة من المنفى، وسُجِّلَت الحركة كحزب سياسي للمرة الأولى. فبدأت بإعادة بناء هياكلها، معتمدةً على شبكات الدعم القائمة. في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لعام 2011، نال الحزب 37% من الأصوات، مما حوَّله الدخول في حكومة ائتلافية.³ في تلك الآونة، باتت حقوق المرأة قضيةً مثيرةً للجدل إلى حدِّ كبير في الفترة التي سبقت الانتخابات وخلال المرحلة التالية المتعلقة بصياغة الدستور. جديرٌ بالذكر أنَّ تونس كانت معروفةً في المنطقة، حتى ما قبل الثورة، لاعتمادها نظاماً تقدمياً للأحوال الشخصية (شكلاً ضماناً للمساواة بين الجنسين في مجالات مختلفة من قانون الأسرة)، وارتفاع معدلات مشاركة المرأة في الأيدي العاملة، فضلاً عن مجموعة متنوعة من الإصلاحات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. من هنا، خشي الكثير من التونسيين من أن يشكّل صعود النهضة تهديداً لهذه المكاسب.⁴

عند إجراء تحليل متمعن لسجل النهضة على صعيد احترام دمج المنظور الجنساني، تظهر صورة أكثر إيجابية. ففي مواجهة تعبئة قوية من جانب المجتمع المدني، قام قادة الحزب بدعم إجراء يعتمد التكافؤ بين الجنسين على المستوى العمودي، ومفاده أن تورد الأحزاب أسماء المرشَّحين الذكور والإناث بالتناوب في القوائم الانتخابية. كما دعموا أيضاً اعتماد قانون تكافؤ عمودي وأقفي للانتخابات البلدية (نصٌّ على ضرورة أن تتضمن كلَّ قائمة مرشَّحين ذكوراً وإناثاً بالتناوب، وكذلك أن تعتمد الأحزاب العدد نفسه من القوائم التي يرأسها رجال ونساء في مختلف الدوائر الانتخابية التي تخوض فيها المعركة الانتخابية).⁵

جدير بالذكر أنَّ الحزب حقَّق نجاحاً نسبياً في استقطاب نساء للترشُّح للانتخابات، كما أفسح المجال أمام مشاركة نساء متدينات وريفيات كنَّ مقصيات عن السياسة في ما مضى. ومع أنَّ هؤلاء النساء ما كنَّ ليصنِّفن أنفسهنَّ بالنسويات، إلا أنَّهنَّ أبدین التزاماً بقضية تمكين المرأة. مع ذلك، بقيت المرأة غير ممثلة بما فيه الكفاية في المناصب القيادية، ولا تتصدَّر قوائم النهضة الانتخابية إلا نادراً حتى يومنا هذا. بالفعل، تواجه المرأة عدة حواجز ناجمة عن المجتمع الأبوي والتوجه الأيديولوجي المحافظ للحزب، مما يحول دون تقدُّمها وبسطها للتأثير المرجوِّ. أما في ما يتعلق بأهداف النهضة السياسية، فتجدر الإشارة إلى أنَّ الحزب ليس متجانساً في هذا المضمار، بل يشمل مواقف معتدلة وتقليدية على السواء. ففي حين أعلنت الكثير من النساء المنضويات في الحزب التزامهنَّ بحقوق المرأة، وقف الحزب في وجه تطبيق إصلاحات لتحقيق المساواة بين الجنسين، لا سيما على صعيد الإرث.

تأثير أصول الحزب وخصائصه الداخلية

بصورة تقليدية، لطالما سعى أعضاء النهضة، في إطار انتمائهم إلى حركة دينية محافظة، إلى إعادة تشكيل العلاقات الجندرية على ضوء المعايير الإسلامية. فلا يخفى على أحد أنَّ معظم قادة الحركة كانوا من الرجال قبل اندلاع الثورة. لكن هناك خاصيتان داخليتان ساعدتا في تسهيل دمج المنظور الجنساني خلال مرحلة تشكيل الحزب.

أولاً، مع أنّ معظم أعضاء النهضة دافعوا عن اعتماد الأدوار الجندرية التقليدية التي تتوافق مع الإسلام التقليدي، فقد عدّلت قيادة الحركة موقفها حيال هذه القضايا خلال فترة قمع الدولة. ثانياً، ساهمت الأدوار غير الرسمية المهمة التي أدتها نساء النهضة قبل الثورة في تعزيز مكانتهنّ ونفوذهنّ ضمن الحركة في مرحلة الانتقال السياسي التي شهدتها البلاد.

دعم القيادة: مع أنّ النهضة جسّدت نظرةً محافظةً إلى العلاقات الجندرية، فإنّ قادتها دخلوا في الفترة الانتقالية وهم مستعدون لتقديم تنازلات ذات صلة بحقوق المرأة وغيرها من القضايا العقائدية لإثبات مؤهلاتهم في مجال الديمقراطية.⁶ فكان هذا الموقف العملي ثمرة تطوّر تدريجي. بالفعل، ركّزت النهضة في سنواتها الأولى على القضايا الدينية من دون التعبير عن مذهب سياسي واضح. لكن، مع توسّع الحركة، ظهرت فصائل مختلفة: الإسلاميون المتقدمون الذين دافعوا عن إسلامٍ إصلاحي يعتبر أنّ قانون الأحوال الشخصية التونسي وغيره من ضمانات المساواة بين الجنسين متوافق مع العقيدة الدينية، مقابل الجناح المتشدد المرتبط بالإخوان المسلمين الذي اعتبر هذه الإصلاحات كأفكار غريبة غير متوافقة مع الإسلام ومفروضة عليه من قبل الغرب.⁷

بدءاً من 1989، ونتيجة تفاقم قمع الدولة، وجد قادة النهضة في المنفى أنفسهم يتجهون نحو الاعتدال الأيديولوجي. وفي محاولة منهم لحشد الدعم داخلياً ودولياً، بدأوا يركّزون مطالبهم على حقوق الإنسان، والحريات الدينية، والديمقراطية، عوضاً عن الإسلام السياسي.⁸ على سبيل المثال، بدأ قائد النهضة، راشد الغنوشي، يرّدّد في المنابر العامة أنه يمكن اعتبار نظام الأحوال الشخصية في تونس، التقدمي من حيث المسائل الجندرية، متوافقاً مع الفكر الإسلامي.⁹ لكنّ هذه التبدلات لم تنعكس بالضرورة على قاعدة النهضة: فقد أفادت النساء الناشطات في الحركة في تلك الآونة أنّ النقاشات العقائدية عن المساواة بين الجنسين لم تكن تحتلّ الأولوية، في خضمّ التركيز على ضرورة تحمّل القمع الوحشي.¹⁰ غير أنّ موقف الغنوشي المتقدّم عكس تزايداً لتقبّل مفهوم المساواة بين الجنسين في أوساط قيادة الحركة.

أثبت اعتدال القيادة أنه كان عاملاً حاسماً خلال المرحلة الانتقالية. ففي بادئ الأمر، كان الحزب الناشئ يفتقد إلى مواقف واضحة بشأن القضايا الجنسانية؛ فاختلف الأعضاء بشأن الدور الذي يجدر بالشريعة أن تؤدّيه في تنظيم حقوق المرأة والسياسة بشكل أوسع.¹¹ مع ذلك، رغم التوجه المحافظ للكثير من الناشطين على مستوى القاعدة الشعبية، دعم الغنوشي - الذي انتُخب قائداً جديداً للحزب - بروز براغماتيين آخرين وتقلّدتهم لمناصب قيادية. وإزاء ضغوطات المجتمع المدني حول حقوق المرأة، عارض قادة الحزب الإحالات الصريحة إلى الشريعة الإسلامية في الدستور وضمن نقاشات الحزب الداخلية، كما شددوا على الحاجة إلى دعم تدابير التكافؤ بين الجنسين لإثبات اعتدال الحزب أيديولوجياً وجذب ناخبين جدد.¹² في نهاية الأمر، خسر المحافظون في مجلس الشورى الخاص بالحزب هذه النقاشات الداخلية بهامش كبير، مما مكّن الحزب من سلوك مسار أيديولوجي أكثر اعتدالاً.¹³

أدوار النساء غير الرسمية في الحركة: لعلّ العامل الثاني الذي أثر على موقف النهضة تجاه دمج المنظور الجنساني كان مشاركة المرأة في الحركة في فترة ما قبل الثورة. فلا يخفى على أحد أنه لدى ظهور النهضة للمرة الأولى، كان معظم أعضائه من الرجال. لكن في أواخر السبعينيات والثمانينيات، بدأت النساء في الحزب يتقلدن أدواراً أكثر فاعليّة في الجامعات، لكنّ الحركة لم تطبّق قط أي آليات أو هياكل رسمية لتعزيز مشاركة المرأة، وبالتالي فقد بقي الذكور يسيطرون على المناصب القيادية.¹⁴ لكن بالرغم من تدي مستوى تمثيل المرأة في المناصب القيادية، فإنّ أدوارهنّ كمناصرات، ومدافعات، وناقلات للمعلومات أضحى أساسياً في خضمّ القمع الذي مارسته الدولة. فدعمت النساء في المنفى سجناء النهضة وأسرهم، في حين أنّ النساء في تونس حافظنّ على استمرارية الحركة من خلال شبكاتهنّ الاجتماعية. فاتّخذن أدواراً جديدة بينما كان أقاربهنّ الرجال قابعين في السجون، وشكّلنّ بالتالي صلة وصل مع المنظمات الدولية، وبرزن كمدافعات عن حقوق السجناء، وكمعيّلات لأسرهنّ.¹⁵ وغالباً ما كانت التكاليف الشخصية المترتبة عن ذلك باهظة.¹⁶

ساهمت هذه التضحيات في إعلاء صورة المرأة ضمن النهضة. فأقرّ كلٌّ من الرجال والنساء أنّ المرأة كانت «ضمانةً للحركة» في فترة ما قبل الثورة، وأنّ الحركة اعتمدت على شبكات النساء السرية لإعادة تشكيل نفسها بعد رحيل الرئيس آنذاك، زين العابدين بن علي.¹⁷

فوفقاً لإحدى قائدات النهضة، «بفضل مقاومة المرأة، نجحت الحركة في تسجيل عودتها بهذه السرعة عام 2011. فعندما كان الرجال ما يزالون في السجن، كانت النساء هنّ اللواتي حافظن على استمرارية الحركة.»¹⁸ فضلاً عن ذلك، بفضل خبرات النساء في مجال المناصرة والتعبئة في تلك الآونة، أصبحن جاهزات لتقلد أدوار عامة جديدة. بناءً على ذلك، اعتمد الحزب، قبيل انتخابات 2011، على مجموعة من الكوادر النسائية اللواتي تمتعن بروابط اجتماعية متينة بالحركة، لإدراجهنّ كمرشحات في قوائم الانتخابية.¹⁹ هنا، تذكر إحدى نائبات النهضة: «كانت فترة الدكتاتورية بمثابة تدريب للنساء. فمن كان لها ماضٍ عريق في العمل الناشط، اعتُبرت جاهزةً للانتخابات.»²⁰

آثار البيئة الانتقالية

دفعت عدة خصائص متعلقة بالفترة الانتقالية التونسية الحزبَ إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. ولعلّ أهمّ هذه الخصائص اعتماد كوتا رسمية تشترط من كافة الأحزاب إدراج أسماء مرشّحين رجال ونساء على قوائمها الانتخابية، بالتناوب، فضلاً عن التزام دستوري بمبدأ التكافؤ بين الجنسين في كافة المجالس المنتخبة.

فكيف أثّرت البيئة الانتقالية في تونس على هذه النتائج المؤسسية؟ أولاً، أدى رحيل بن علي إلى انفتاح سياسي ملحوظ سمح للمدافعين عن مبدأ المساواة بين الجنسين بالدفع من أجل تحقيق إصلاحات مؤسسية. فضلاً عن ذلك، عملت منظمات حقوق المرأة على التعبئة الفعالة من أجل دمج المرأة في السياسة، فقامت بالتنسيق بسرعة في ما بينها، كما اعتمدت على الائتلافات القوية مع النقابات العمالية وغيرها من أركان المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، أمّنت محاميات عدة تمثيلاً في الهيئات الانتقالية الموكل إليها تصميم الإطار الانتخابي الجديد في البلاد. وقد كانت للنهضة حوافز سياسية دفعتها إلى دعم اقتراح الكوتا الذي تقدّمت به، للإشارة إلى التزام الحزب بالديمقراطية والاعتدال. أخيراً، ضمنت قاعدة تأمين المساواة بين الجنسين في مجال الانتخابات تمثيل المرأة في المجلس الوطني التأسيسي، حيث تعاونت الكثيرات من النساء على مأسسة التزامات المساواة بين الجنسين، بالرغم من الانقسامات الأيديولوجية الصعبة في المراحل الأولى من الفترة الانتقالية.

انفتاح سياسي ملحوظ: عكس رحيل بن علي انطلاق فترة انتقالية رسمية هدفت إلى تغيير النظام السياسي في تونس، عوضاً عن مجرد نقل السلطات. فقدّمت هذه العملية الإصلاحية عدة فرص للمدافعين عن المساواة بين الجنسين لتعزيز دمج المرأة في السياسة، بما في ذلك عبر الاستعداد لتنظيم أول انتخابات ديمقراطية في البلاد، وصياغة الدستور الجديد.

تجدر الإشارة إلى خاصيتين من خصائص هذه العملية سهلتا المناصرة النسائية، وهما: طول مدة الفترة الانتقالية وانفتاحها النسبي على المجتمع المدني. فبعد أن كان من المقرر أن تستغرق عملية صياغة الدستور سنةً واحدةً فقط في بداية الأمر، تطلّبت هذه العملية ثلاث سنوات تقريباً. ومع أنّ هذه المدة الزمنية الطويلة شهدت معالم انعدام استقرار واضحة، إلا أنها أتاحت بناء إجماع أكبر حول القضايا الخلافية، كما وفّرت للمنظمات النسائية الوقت اللازمة للتعبئة والرد على مختلف مسودات أحكام الدستور.²¹ فضلاً عن ذلك، بقيت الجهات الفاعلة السياسية، في مختلف مراحل العملية الانتقالية، تراعي ضغوطات المجتمع المدني الذي اعتُبر القوة المحرّكة التي حفّزت على قيام الثورة في البلاد. فقد أشار أحد القادة المدنيين: «كانت كافة الأحزاب ترغب في الحفاظ على علاقة وثيقة جداً بالمجتمع المدني.»²² بفضل هذا الانفتاح، تمكّنت المنظمات المدنية النسائية من ممارسة ضغوطات خارجية ملحوظة، عاكسةً تاريخ تونس العريق في مجال العمل الناشط النسائي وإصلاحات المساواة بين الجنسين.

تعبئة النساء في المجتمع المدني: في مختلف مراحل العملية الانتقالية، كانت المجموعات النسائية التونسية المحرك الأساسي لدمج المنظور الجنساني، فضغطت من أجل تطبيق قاعدة رسمية تضمن مشاركة المرأة في مختلف الهيئات الانتقالية، كما دافعت عن ضرورة دمج أحكام متعلقة بالمساواة بين الجنسين في الدستور الجديد. وبفضل هذا العمل الناشط الذي مارسته النساء، أصبحت كلفة شطب المساواة بين الجنسين عن برامج العمل ذات تكلفة باهظة بالنسبة إلى عدة أحزاب، كالنهضة مثلاً.

استفادت المنظمات النسائية التونسية من تاريخ طويل من التعبئة، كما بنت ائتلافات قوية مع النقابات العمالية ومجموعات حقوق الإنسان الأخرى. بالفعل، سارعت منظمات نسائية مؤثرة، بعد الثورة، كالجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، إلى تشكيل ائتلاف للمدافعة عن أهمية مشاركة المرأة في العملية الانتقالية. فجادلت، وبنجاح، أن شرعية الأحزاب السياسية كشريكة في الثورة إنما تعتمد على مدى التزامها بحقوق المرأة.²³ فحشدت هذه المنظمات جهودها، جنباً إلى جنب المجموعات النسائية المشكّلة حديثاً، من أجل تحقيق تكافؤ بين الجنسين في القوائم الانتخابية الحزبية، قبيل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. نتيجةً لذلك، ساعدت هذه التعبئة في توفير الدعم اللازم للناشطات النساء المناديات بالمساواة في مجال الانتخابات ضمن الهيئات الانتقالية الرسمية.

استمرت المجموعات النسائية تضغط، في مرحلة صياغة الدستور، من أجل الإيفاء بالتزامات المساواة بين الجنسين، متخوّفةً جزئياً من رفض الإسلاميين للمكاسب المحقّقة على صعيد المساواة. فبعد أن نشر المجلس الوطني التأسيسي المسودة الأولى للدستور الجديد التي تضمّت بنداً مثيراً للجدل يصف أدوار الرجال والنساء بالأدوار «المتكاملة» في الأسرة عوضاً عن كونها متساوية، نظّمت هذه المجموعات تظاهرات واسعة النطاق، فنجحت في الضغط على النهضة من أجل تغيير الكلمات الواردة في المسودة. والأهم من ذلك أن المجموعات النسائية كانت تتمتع بدعم شرائح أخرى من المجتمع المدني، كالنقابات العمالية المؤثرة وشخصيات حكومية بارزة.²⁴

فضلاً عن ذلك، عملت المنظمات النسائية بشكل مباشر مع أعضاء المجلس الوطني التأسيسي. فقامت بتحديد الحلفاء السياسيين ضمن الأحزاب بطريقة استراتيجية، بما في ذلك ضمن حزب النهضة، وحاولت تعزيز مكانتهم في المناظرات الحزبية من خلال تزويدهم بالمشورة القانونية، وإعطائهم ملاحظات حول المسودات الخطية، والدعوة إلى اجتماعات لنشر التوعية بشأن القضايا الجنسانية.²⁵ في هذه الفترة، شكّل العمل الناشط النسائي ضماناً لبقاء بند المساواة بين الجنسين مدرجاً على جدول أعمال المجلس الوطني التأسيسي، كما ساعد في تعزيز نسبة المشاركة والتفاعل حول القضايا الجنسانية، حتى بين أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذين كانوا يفتقرون إلى برنامج نسوي قوي.

تمثيل المرأة في الهيئات الانتقالية الرسمية: إلى جانب حشد طاقات النساء في المجتمع المدني التونسي، لعب تمثيلهنّ في الهيئات الانتقالية الرسمية دوراً أساسياً لإقرار الإصلاحات المؤسسية التي ألزمت الأحزاب السياسية بدمج المنظور الجنساني بقدر أكبر. ففي بداية العملية الانتقالية، كانت الهيئة المسؤولة عن تصميم الجدول الزمني والقواعد المنظمة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي تضمّ خبراء في الشؤون النسوية. بالفعل، تعمد بن عاشور، وهو الأستاذ الجامعي الذي أدار لجنة الخبراء القانونيين في الهيئة، اختيار عدة أستاذات جامعات ذوات خبرة في القضايا الجنسانية لضغطنّ من أجل دمج زميلات نسويات أخريات.²⁶ بفضل هذا الجهد المشترك، تمّ صياغة مرسوم القانون رقم 35 2011 الذي فرض على الأحزاب تطبيق المساواة بين الجنسين في قوائمها الانتخابية.

في بادئ الأمر، عارضت الأحزاب السياسية اقتراحهنّ.²⁷ فما كان من المناصرات إلا ضغطنّ على النهضة تحديداً، مدركات أن الحصول على دعم الإسلاميين سيرغم الأحزاب الأخرى على تغيير مواقفها. وبالرغم من الخلاف الداخلي، صوتت المكتب التنفيذي الوطني للنهضة في نهاية الأمر لصالح الاقتراح: فبمواجهة ضغوطات المجتمع المدني، شعر قادة الحزب أنهم لن يتمكنوا من الرفض بدون تشويه صورة النهضة كحزبٍ إصلاحي التوجّه.²⁸ فضلاً عن ذلك، بفضل مجموعةٍ من النساء اللواتي أمكن الاعتماد عليهنّ في الانتخابات، توقع قادة

الحزب أنهم سيتمكنون من الاستفادة من هذا الإجراء.²⁹ في نهاية الأمر، نالت الناشطات النسويات انتصاراً جزئياً: فقد وافقت الأحزاب على قاعدة التكافؤ العمودي، رغم وضعها رجلاً بشكل غالب على رأس قوائمها الانتخابية. لكن نظراً إلى العدد البسيط للمقاعد في كل دائرة انتخابية، وكون الأصوات كانت متوزعة على عدة أحزاب، فقد كان الحظ حليف المرشحين الرجال على صعيد النجاح في الانتخابات.

بالرغم من أوجه النقص هذه، ضمنَ هذا البند تشكيل النساء لثلث أعضاء المجلس الوطني التأسيسي. فشغلن عدة مناصب بارزة كما شاركن بشكل ناشط في عملية صياغة الدستور.³⁰ لكن الاستقطاب الحزبي الحاد بين النهضة والأحزاب العلمانية عرقل في بادئ الأمر التنسيق الفعال بين الأحزاب حول القضايا الجنسانية ضمن المجلس الوطني التأسيسي.³¹ ونظراً إلى تفوق النهضة العددي، فقد كانت معظم النساء في المجلس التأسيسي من المنتميات إلى الحزب، لكن آراءهن لم تعكس بالضرورة آراء السياسيين النسويين.³² إلى جانب ذلك، أضحت حقوق المرأة حديث الساعة خاصةً بعد نشر المسودة الأولى من الدستور التي تضمنت المادة المثيرة للجدل التي أشارت إلى «التكامل» بين وضع المرأة ووضع الرجل. ورغم التخلي عن هذا البند بعد احتجاجات واسعة النطاق، فقد انبثقت خلافات مشابهة حول موضوع العلاقة بين الدولة والإسلام، كما هو محدد في الدستور الجديد.

لكن مراجعات المسودات اللاحقة عززت صوت حقوق المرأة، فتراجعت الانقسامات الحزبية مع الوقت حول موضوع حقوق المرأة. وفي عملية التصويت الأخيرة، اجتمعت مجموعة من الأشخاص، ومعظمهم من النساء المنتميات إلى المجلس الوطني التأسيسي - ومنهن الكثير من نساء النهضة- للضغط من أجل استخدام صيغة أقوى للمساواة بين الجنسين في الدستور، بما في ذلك اعتماد مادة غير مسبقة تدعو إلى مراعاة التكافؤ بين الجنسين في كافة الهيئات المنتخبة.³³ فكان أن شددت هذه المجموعة، بدعم من المجتمع المدني، على أن المساواة والتكافؤ بين الجنسين يشكّلان امتداداً طبيعياً لمثل الثورة. فبات من الصعب على الأحزاب معارضة هذا الإجراء.

في نهاية الأمر، تمّ إقرار الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبعد عدة أشهر، أعاد المجلس الوطني التأسيسي دمج بند التكافؤ العمودي في القانون الانتخابي الجديد، في حين أنّ الجهود المبذولة لدمج التكافؤ الأفقي باءت بالفشل. في ضوء ذلك، أثبتت تمثيل المرأة في المجلس الوطني التأسيسي أنه عامل أساسي لتأكيد الالتزامات بالمساواة بين الجنسين في السياسة التونسية ضمن الدستور والقانون الانتخابي الجديد، وبالتالي إلزام النهضة والأحزاب الأخرى باحترام هذه المبادئ على المدى الطويل.

التحديات في المراحل الأولى من تطوّر الحزب

منذ انطلاق المرحلة الانتقالية الأولية، أفادت السياسيات المنتميات إلى النهضة اللواتي أُجريت معهنّ مقابلات لغرض إتمام هذه الدراسة أنهنّ اكتسبن ثقةً أكبر بأنفسهنّ ومهارات سياسية أكبر.³⁴ وقد شعرت الكثيرات منهنّ بالفخر بسجل النهضة الحافل في ما يتعلق بدمج المرأة في السياسة ومشاركتها في صياغة الدستور التونسي.³⁵ فضلاً عن ذلك، بدأت كل من النساء المعتدلات والمحافظات ضمن الحزب بتقبّل الكوتا الانتخابية، واستخدامها تحقيقاً لتقدّمهنّ الخاص.³⁶ لكن، في الوقت نفسه، بقيت العراقيل في وجه دمج المنظور الجنساني ضمن الحزب قائمةً.

المعايير الأبوية الراسخة: ما زالت المعايير الأبوية تعرقل وصول المرأة إلى السلطة ضمن الحزب. فمع أنّ نسبة النساء في هياكل الحزب الداخلية قد ازدادت، لكن بقيت المرأة غير ممثلة في الأدوار القيادية بما فيه الكفاية.³⁷ في أوائل العام 2019، كان ستة فقط من أصل سبعة وعشرين عضواً في مكتب الحزب السياسي من النساء.³⁸ في هذا الإطار، تقول إحدى نائبات حزب النهضة: «ما زالت النساء

مهمّشات. كلما تقدّمت في المناصب، لاحظت تراجع عدد النساء فيها.»³⁹ فضلاً عن ذلك، تتعرّض القائدات والأعضاء النساء لتحرّشٍ لفظي وهجمات ذات طابع جنديّ يشنّها خصومهنّ السياسيون وزملاؤهن في الحزب في وسائل الإعلام.⁴⁰ في هذا الإطار، يشير كبار القادة في الحزب إلى ضرورة تغيير المواقف المجتمعية للتمكّن من التغلب على هذه التحديات، لكن يبدو أنهم يتجاهلون دور الحزب في اتّخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة أيضاً.⁴¹

بالإضافة إلى ذلك، نادراً ما تحتلّ المرأة المرتبة الأولى على قوائم النهضة الانتخابية الوطنية، مما يقلّص فرص نجاحها في الانتخابات النيابية.⁴² (في أغلب الأحيان، يتنافس مرشّحون كثر على مقاعد قليلة نسبياً، وبالتالي فإنّ حظوظ انتخاب المرشّح الذي يحتل المرتبة الأولى تكون أعلى بكثير من انتخاب أولئك الذين نالوا المراتب الأخيرة). لكنّ الحزب لم يتخذ أي إجراء للتغلب على هذا التحدي. فيجدال القادة الذكور أنّ القوائم التي يرأسها رجال تحقّق فوزاً أسهل، مشيرين إلى ضرورة «تغيير العقلية [أي عقلية الناخبين]».⁴³ لكن تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المشكلة لا تقتصر على النهضة فحسب، بل تعكس تجارب النساء في معظم الأحزاب التونسية التي يسيطر عليها الذكور.⁴⁴ على سبيل المثال، غالباً ما تأخذ الأحزاب في الاعتبار، عند اختيارها الشخص الذي سيتأصّل قائمة المرشّحين، مدى تمكّن المرشّح من الحصول على موارد مالية، مما لا يسعف المرأة كثيراً كون الموارد المالية التي تتمتع بها تكون أقل من موارد الرجل في أغلب الأحيان.⁴⁵ ولعلّ انتخابات 2019 شكّلت مثلاً واضحاً على ذلك: فقد تراجع عدد النساء في البرلمان من 31% إلى 22% بالرغم من تطبيق قاعدة التكافؤ العمودي.⁴⁶

سجل مختلط في مجال الإصلاحات الجندرية: رغم تركيز الرجال والنساء في النهضة على التزام الحزب بحقوق المرأة، فما زالت الانقسامات بين المحافظين والمعتدلين، وخوف الحزب من خسارة قاعدته الشعبية المحافظة، والهيكلية الهرمية الجنسانية الداخلية تدفع الحزب إلى اعتماد مواقف مشوشة ومتخبطة في ما يتعلق بقضايا السياسات ذات الصلة بالمنظور الجنساني. فقد عملت نساء في الحزب، منذ المرحلة الانتقالية، مع حلفاء لهنّ في أحزاب أخرى لإقرار بعض المشاريع القوانين التي تحقّق تقدماً على المستوى الجنساني، بما في ذلك قانون 2016 الذي يشترط احترام مبدأ التكافؤ بين الجنسين على المستويين العمودي والأفقي في الانتخابات البلدية، فضلاً عن قانون لحماية المرأة من العنف الأسري والتحرش الجنسي.⁴⁷

لكنّ بعض القضايا الأخرى كانت أكثر إثارةً للجدال، على غرار محاولة تكريس المساواة بين الجنسين في قانون الإرث التونسي. فقد اعتمدت قيادة النهضة موقفاً محافظاً جداً في هذا الإطار، مع الإشارة إلى أنّ هذا الموقف لم يحظَ بدعم نساء الحزب جميعهنّ، غير أنّ قلّة منهنّ جاهرت بموقفها هذا.⁴⁸ فدعت بعض نساء الحزب إلى مناقشة هذه القضية في المنابر العامة، مع انتقادهنّ في الوقت عينه لمحاولات الأحزاب العلمانية لتصويرهنّ كرجعيات. وقد وصف آخرون النقاش حول إصلاح قانون الإرث على أنه قضية نخبوية، مشدّدين على الحاجة إلى معالجة مشاكل ملحة أخرى تواجهها المرأة التونسية، كالفقر مثلاً.⁴⁹

- 1 Anne Wolf, *Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda* (Oxford: Oxford University Press, 2017), 36.
- 2 Francesco Cavatorta and Fabio Merone, “Moderation through Exclusion? The Journey of the Tunisian Ennahda from Fundamentalist to Conservative Party,” *Democratization* 20, no. 5 (2013), 867.
- 3 NDI, “Final Report on the Tunisian National Constituent Assembly Elections,” February 17, 2012, https://www.ndi.org/sites/default/files/tunisia-final-election-report-021712_v2.pdf, 19.
- 4 Valentine M. Moghadam, “How Women Helped Shape Tunisia’s Revolution and Democratic Transition,” *Current History* 118, no. 812 (2019): 331—336.
- 5 Julia Clark, Aytuğ Şaşmaz, and Alexandra Blackman, “List Fillers or Future Leaders? Female Candidates in Tunisia’s 2018 Municipal Elections,” *Democracy International*, July 2018, http://democracyinternational.com/media/Policy%20Brief_Gender.pdf.
- 6 Rajaa Basly, “The Future of Ennahda in Tunisia,” Carnegie Endowment for International Peace, April 20, 2011, <https://carnegieendowment.org/sada/43675>.
- 7 Wolf, *Political Islam in Tunisia*, 45–54.
- 8 The experience of repression also brought Ennahda closer together with leftist opposition groups that also faced harsh crackdowns by the regime. Wolf writes, “such cross-ideological cooperation, although modest, bestowed further legitimacy upon Ennahda’s cause in the West as it reinforced its commitment to democratisation and non-violence.” *Ibid.*, 95–100.
- 9 *Ibid.*, 97–98.
- 10 Interview with female Ennahda leader, Tunis, February 26, 2019.
- 11 Wolf, *Political Islam in Tunisia*, 138; and Doris H. Gray, “Tunisia after the Uprising: Islamist and Secular Quests for Women’s Rights,” *Mediterranean Politics* 17, no. 3 (2012): 285–302.
- 12 Basly, “The Future of Ennahda in Tunisia”; and Wolf, *Political Islam in Tunisia*, 137.
- 13 Shadi Hamid, *Temptations of Power: Islamists and Illiberal Democracy in a New Middle East* (New York: Oxford University Press, 2014), 201.
- 14 Focus group with female Ennahda members, Tunis, February 2019; and interview with female Ennahda leader, Tunis, February 2019.
- 15 Focus group with female Ennahda members, Tunis, February 2019.
- 16 Wolf, *Political Islam in Tunisia*, 85.
- 17 Interview with male Ennahda representatives in the 2011 Constituent Assembly, Tunis, February 27, 2019; and Gray, “Tunisia after the Uprising,” 293.
- 18 Interview with female Ennahda leader, Tunis, February 2019.
- 19 Interview with male Ennahda officials, Tunis, February 2019.
- 20 Interview with female Ennahda members, Tunis, March 2019.
- 21 The Carter Center, *The Constitution-Making Process in Tunisia: 2011–2014*, April 2015, 11, https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/democracy/tunisia-constitution-making-process.pdf.
- 22 Interview with NDI officials in Tunisia, Tunis, March 2019.
- 23 Nanako Tamaru, Olivia Holt-Ivry, and Marie O’Reilly, “Beyond Revolution: How Women Influenced Constitution Making in Tunisia,” *Inclusive Security*, June 2018, https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2018/03/Beyond-Revolution_Constitution-Making-in-Tunisia.pdf.
- 24 Gray, “Tunisia after the Uprising.”
- 25 Focus group with female civil society activists, Tunis, February 2019.
- 26 Tamaru, Holt-Ivry, and O’Reilly, “Beyond Revolution: How Women Influenced Constitution Making in Tunisia.”
- 27 Interview with female member of the Higher Authority, Tunis, February 26, 2019.
- 28 Basly, “The Future of Ennahda in Tunisia”; and Tamaru et al., “Beyond Revolution,” 11.
- 29 Interview with Member of Higher Authority (non-Ennahda), Tunis, February 2019; interview with male Ennahda officials, Tunis, February 2019.
- 30 Tamaru et al., “Beyond Revolution,” 40.

- 31 The secular-Islamist fault line in Tunisia is reinforced by a class divide between (secular) upper- and middle-class women and (religious) lower- and lower-middle-class women. Secular activists have been accused of elitism and of being too radical. Religious activists generally have paid more attention to socioeconomic issues and have been more effective at reaching rural women beyond the coastal cities. Loes Debuysere, “Tunisian Women at the Crossroads: Antagonism and Agonism between Secular and Islamist Women’s Rights Movements in Tunisia,” *Mediterranean Politics* 21, no. 2 (2016): 226–45; and Monica Marks, “Tunisian Women’s Rights Before and After the Revolution,” in *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects*, edited by Nouri Gana (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2013), 224–51. 225.
- 32 Unlike other parties, Ennahda won enough votes in many constituencies to place both its first and second candidates. Given that few women were placed in the first slot (only 5 percent of the 1,600-member candidate lists), most of the women were elected from Ennahda. Monica Marks, “Islamism and Uncertainty: Charting the Future of Women’s Rights in Tunisia,” *St. Antony’s International Review* 7, no. 2 (2012): 120–38. 125.
- 33 “Tunisia’s Constitution of 2014,” https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf; The Carter Center, “The Constitution-Making Process in Tunisia,” 85; and Monica Marks, “Convince, Coerce, or Compromise?: Ennahda’s Approach to Tunisia’s Constitution,” Brookings, February 2014, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Ennahda-Approach-Tunisia-Constitution-English.pdf>.
- 34 Interview with female Ennahda members, Tunis, March 2019.
- 35 Ibid.
- 36 Interview with female Ennahda leaders, Tunis, February 2019.
- 37 Yasmina Chouakri, “Violence Against Women in Political Parties: Analysis of the Situation in Tunisia,” NDI, February 2019, https://www.ndi.org/sites/default/files/02-12-2019_Tunisia%20%281%29.pdf.
- 38 Camille Lafrance, “Tunisie: Quel Héritage pour les Femmes d’Ennahda?” [Tunisia: What heritage for the women of Ennahda?], *Jeune Afrique*, January 15, 2019. <https://www.jeuneafrique.com/mag/702631/politique/tunisie-quel-heritage-pour-les-femmes/>.
- 39 Interview with female Ennahda members, Tunis, March 2019.
- 40 Chouakri, “Violence Against Women in Political Parties”; and interview with male delegate to the Constituent Assembly (non-Ennahda), Tunis, March 1, 2019.
- 41 Interview with male Ennahda leader, Tunis, March 1, 2019.
- 42 Giulia Cimini, “Parties in an Era of Change: Membership in the (Re-)making in Post-revolutionary Tunisia,” *The Journal of North African Studies* (2019), <https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1644918>.
- 43 Interview with male Ennahda leader, Tunis, March 2019.
- 44 Interview with male Ennahda representatives in the 2011 Constituent Assembly, Tunis, February 2019.
- 45 Magnus Ohman, “Political Finance and the Equal Participation of Women in Tunisia: A Situation Analysis,” International IDEA, August 10, 2016, 24, <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/political-finance-and-the-equal-participation-of-women-in-tunisia.pdf>.
- 46 Marie Verdier, “En Tunisie, les femmes ont été trahies” [In Tunisia, women have been betrayed], *La Croix*, October 13, 2019, <https://www.la-croix.com/Monde/Afrique/En-Tunisie-femmes-ete-trahies-2019-10-13-1201053976>.
- 47 Interview with male Ennahda leader, Tunis, March 1, 2019; and Carla B. Abdo-Katsipis, “Islamists in Power and Women’s Rights: The Case of Tunisia,” *Middle East Brief*, August 2017, <https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb112.pdf>; and interview with male Ennahda officials, Tunis, February 28, 2019.
- 48 Lafrance, “Tunisie.”
- 49 Ibid.